جامعة حمدان بن محمد الإلكترونية
Hamdan Bin Mohammed e-University

المؤتمر السنوي 2011
Annual Congress 2011

استحقاق موقع الريادة - كيف نعطي البحث عن التميز معنى جديدا

31 يناير - 3 فبراير 2011، فندق أتلانتس دبي، الإمارات العربية المتحدة

الطاولة المستديرة حول السياسات والاستراتيجيات

ضمان مستقبل التعليم العالي في الدول العربية: تأملات حول التعليم الإلكتروني

فندق أتلانتيس، نخلة الجميرا، دبي، ٣١ يناير - ٣ فبراير ٢٠١١

تقرير

© HBMeU 2011

سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم

ولي عهد دبي

الرئيس الأعلى للجامعة

معالي الفريق / ضاحي خلفان تميم

قائد عام شرطة دبي،

رئيس مجلس الأمناء

مجلس أمناء الجامعة

معالي محمد إبراهيم الشيبانى
مدير عام ديوان سمو الحاكم،
نائب رئيس المجلس

د. لؤي بلهول
مدير عام دائرة الشؤون القانونية،
حكومة دبي

سامي ضاعن القمزي
مدير عام دائرة التنمية الأقتصادية

أحمد محمد حميدان
مدير عام دائرة الحكومة الإلكترونية

عبد الله جاسم بن كلبان
الرئيس التنفيذي لدوبال

عيسى عبد الفتاح كاظم
رئيس مجلس الإدارة التنفيذي،
سوق دبي المالي

عبد اللطيف عبيد الملا
مدير تيكوم للاستثمارات

فاطمة غانم المري
المدير التنفيذي لمؤسسة المدارس،
هيئة المعرفة و التنمية البشرية

العميد / أحمد حمدان بن دلموك
مدير الإدارة العامة للتدريب،
شرطة دبي

ناصر الشامسي
مدير عام هيئة "تنمية"

رجاء عيسى القرق
رئيس مجلس إدارة، مجلس سيدات الأعمال

جدول المحتويات

	الصفحات
تمهيد	١
ملخّص تنفيذي	٢
مقدمة	٤
مساهمات المشاركين	١٠
مخرجات الطاولة المستديرة	١٢
إجابات المشاركين على الأسئلة الرئيسية	١٤
المراجع	١٨
شكر وتقدير	١٩
عن المشاركين	٢٠

الدكتور منصور العور
رئيس الجامعة

تمهيد

على الرغم من حتمية التعليم الإلكتروني وتأصّله في تطور النموذج الجديد في التعليم العالي، تكمن نقطة انطلاق النقاشات التي تتمحور حول صنع السياسات في كيفية نشره على نطاق واسع في العالم العربي. ويشكل البحث في دور التعليم الإلكتروني، كبديل ربما عن الأسلوب التقليدي في التعليم، تحدياً رئيسياً للأكاديميين والممارسين وصانعي السياسات والإعلاميين، وقادة المجتمعات المحلية.

وقد ساهم بالتأكيد نجاح جامعة حمدان بن محمد الالكترونية وبعض مؤسسات التعليم الالكتروني في أجزاء أخرى من العالم في تعزيز قيمة آليات التعليم الإلكتروني وإجراءاته. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى استكشاف أبعاد في السياسات من شأنها أن تساعد في نشر التعليم الإلكتروني ومعالجة بعض المشاكل المرتبطة بالتعليم التقليدي. وقد نظمت جامعة حمدان بن محمد الالكترونية الطاولة المستديرة بهدف استكشاف سياسات جديدة على ضوء مناقشات في مجموعة واسعة من القضايا والتحديات التي تواجه التعليم في العالم العربي.

وعلى الرغم من أن إزالة بعض الهيكليات التقليدية تشير إلى تطور واعد، تبرز الحاجة إلى إيجاد وسائل جديدة واختبارها في السياقات الاجتماعية والاقتصادية في العالم العربي. وقد نجحت الطاولة المستديرة حتماً، وهي مبادرة رائدة من جانب جامعة حمدان بن محمد الالكترونية، في تحديد هيكليات جديدة في التعليم. ويكمن التحدي الآن في كيفية تعزيز التماسك بين السياسات المتعلقة بالتعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني.

يُعتبر هذا التقرير محفّزاً للتفكير، وإني على ثقة أنه سيساعد في وضع سياسات جديدة وصقل تلك الموجودة أصلاً.

ملخّص تنفيذي

يتناول هذا التقرير مخرجات الطاولة المستديرة الخاصة بالسياسات والاستراتيجية وعنوانها: "ضمان مستقبل التعليم العالي في الدول العربية: تأملات حول التعليم الإلكتروني" التي نظمتها جامعة حمدان بن محمد الالكترونية في ٣١ يناير ٢٠١١ في فندق أتلانتيس بدبي. وتعتبر الطاولة المستديرة حدثاً سنوياً يجمع بين علماء ووكالات الأمم المتحدة، والممارسين وصانعي السياسات الحكومية، والمؤسسات الإعلامية وقادة المجتمع.

وتداولت هذه الطاولة المستديرة التي حضرها ٢٧ مشاركاً بارزاً من مختلف أنحاء العالم، في مجموعة واسعة من القضايا المتصلة بالتعليم الإلكتروني ضمن سياق التعليم العالي في الدول العربية. فلقد باتت معظم أشكال التعليم عن بعد ممكنة بفضل تكنولوجيا الإنترنت، وتقودها الحاجة إلى تلبية احتياجات جميع فئات الدارسين في أي مكان في العالم العربي وفي أي وقت. وتوازن هذا الحافز اليوم أهداف أخرى بارزة ومنها الطرق الفعالة للحصول على المعرفة والاستفادة منها في أي جزء من العالم. بيد أن التحول من مجرد إنتاج للمعرفة إلى توفير سبل سهلة وفعالة للوصول إلى المعرفة في الوطن العربي يحمل في كنفه مختلف التحديات، وخاصة في ما يتعلق بتصميم تركيبات أكثر ابتكاراً في التعليم.

لقد اتسع نطاق التعليم الإلكتروني بشكل كبير ليشمل مجموعة واسعة من تقنيات التعليم. وسيستمر هذا التوجه في التطور بحيث يصبح النموذج الجديد للتعليم على أساس التعليم الإلكتروني حقيقة واقعة معترف بها على نطاق واسع، ولا سيما في الشرق الأوسط العربي.

تتميز العديد من اقتصادات الدول العربية بالانفتاح والاندماج مع الاقتصاد العالمي. وفي ضوء هذا التوجه يُعتبر خلق المعرفة وإدماج التكنولوجيا في التعليم والتدريب، والاستفادة من المعرفة الناشئة في أي جزء من العالم، المسوغات الرئيسية لخلق سياسات للتعليم. ويضطلع التعليم الإلكتروني حتماً بدور حيوي في صنع أي سياسات حديثة متعلقة بالتعليم.

ومما لا شك فيه أن للتعليم الالكتروني قدرات كامنة في معالجة بعض مشاكل التعليم في العالم العربي. فهل يمكن أن يصبح بديلاً عن الشكل التقليدي للتعليم؟ ربما لا وفقاً لأكثرية المشاركين في الطاولة المستديرة. ولكن بمقدوره أن يضطلع بدور تكميلي بارز في مجال التعليم في أصقاع عديدة من العالم.

Marshall
McLuhan
Then, can we say with Marshall McLuhan:
"the medium is the message" ?
أيمكننا إذا أن نردد قول مارشل ماك لوهن:
"وسيلة الاتصال هي الرسالة"؟

الدكتورة ناريمان حاج حمو
مساعد رئيس الجامعة للتطوير الأكاديمي

مقـدمة

يتناول هذا التقرير النقاشات التي تداولتها اجتماعات الطاولة المستديرة للسياسات والاستراتيجيات والتي ركزت على موضوعات ومشاكل التعليم الإلكتروني في إطار التعليم العالي بالدول العربية. ذلك أن رسالة واستراتيجية جامعة حمدان بن محمد الإلكترونية تتضمن الاضطلاع بمسؤولية الريادة الفكرية في التأثير على أجندة السياسات في الدول العربية.

تضم جامعة الدول العربية ٢٢ دولة عربية بدءا بالمغرب وموريتانيا غربا حتى شمال أفريقيا، وتمتد إلى الخليج العربي شرقا. ومن اللافت وجود اختلافات شديدة في ما بين الدول العربية في معدلات معرفة القراءة والكتابة. وتدل البيانات الواردة بالجدول (١) أن معدلات معرفة القراءة والكتابة تتراوح ما بين ٨٠ % فأعلى في تسع دول إلى أقل من ٧٥ % في بعض الدول ذات الكثافة السكانية، حتى تصل إلى ٦٥، ٥٠ %، ٢٥ % في العراق والسودان والصومال على التوالي.

وكشف تقرير التنمية البشرية العربية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من ٢٠٠٢ ولغاية ٢٠٠٩) بعض الحقائق اللافتة المهمة: فقد بلغ عدد كبار السن الأميين ٦٥ مليون نسمة، ثلثهم من النساء، وبلغ عدد الأطفال الذين لم يذهبوا إلى المدرسة ١٠ مليون طفل. وتستخدم نسبة ٠.٦ % من شعوب الدول العربية الانترنت، وبلغت النفقات المخصصة لفعاليات البحوث والتنمية سبع المتوسط العالمي. وتبرز نسب عالية من الأمية بين النساء في غالبية الدول العربية، حيث يبلغ عدد الأميات (غير المتعلمات) ثلثي عدد الأميين في المنطقة. وطبقا لتقرير التنمية البشرية العربية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢، ص ٥٢)، من المستبعد اختفاء تلك النسبة حتى ٢٠٤٠. ويقدم الرسم البياني رقم ١ نظرة عامة على معدلات الأمية في بعض الدول العربية. وطبقا لتقديرات أهداف التنمية للألفية الثالثة، من الصعب تحقيق المساواة بين الجنسين قبل حلول ٢٠٢٠ أو حتى الوصول إلى الانتهاء من مرحلة التعليم الأساسي للجميع قبل ٢٠٥٠ إذا لم يتم اعتماد بعض التغييرات الجوهرية.

ويظهر تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٠-٢٠١١ (المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٠)، أن دول مجلس التعاون الخليجي، بما لديها من احتياطي هائل للبترول والغاز، قد شهدت تقدماً كبيراً في تحسين جودة التعليم، حيث تأتي قطر في الترتيب الرابع ضمن ١٣٤ دولة. إلا أنها الأخيرة بين دول مجلس التعاون الخليجي في ما يتعلق بعدد خريجي الثانوية العامة الذين يلتحقون بالجامعة (انظر الجدول ٢). وعلى الرغم من إيلاء الأولوية الكبرى للتعليم في دول مجلس التعاون الخليجي، تبرز العديد من المسائل التي يجب تحقيقها من أجل إحراز تقدم سريع في مجال الالتحاق بالتعليم العالي وتعزيز الجودة.

الجدول ١: معدلات معرفة القراءة والكتابة في الدول العربية

اسم الدولة	معدل معرفة القراءة والكتابة لمن أعمارهم ١٥ عاماً وما فوق				النسبة الكلية للالتحاق بالمدارس							
					تعليم أساسي				تعليم ثانوي			
	إجمالي (%)	ذكور (%)	إناث (%)	السنة	إجمالي (%)	ذكور (%)	إناث (%)	السنة	إجمالي (%)	ذكور (%)	إناث (%)	السنة
أفغانستان	27	39	13	2009	65	75	66	2008	34	44	22	2008
البحرين	...	...	...	...	125	124	126	2006	102	100	104	2006
جيبوتي	63	63	64	2006	52	54	50	2006	32	37	26	2006
مصر	71	78	63	2006	94	95	93	2006	92	93	91	2006
الجمهورية الإيرانية الإسلامية	82	87	77	2006	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	65	65	65	2006	104	113	96	2009	49	56	41	2009
الأردن	93	96	89	2009	102	101	103	2007	82	79	86	2007
الكويت	95	96	94	2008	100	100	100	2008	100	100	100	2008
لبنان	...	...	...	...	108	110	105	2007	79	74	84	2007
الجماهيرية العربية الليبية	89	94	83	2006	97	97	97	2008	...	...	...	2008
المغرب	56	69	44	2009	91	...	...	2009	44	...	...	2009
عمان	...	...	...	...	99	99	99	2009	91	93	89	2009
باكستان	56	69	44	2009	91	97	83	2009	47	55	36	2009
فلسطين	94	97	90	2007	90	88	90	2007	75	70	80	2007
قطر	91	94	88	2006	103	105	102	2006	105	102	109	2005
المملكة العربية السعودية	88	90	85	2008	99	100	97	2008	94	99	90	2008
الصومال	25	...	...	2006	7	...	...	2006	...	...	...	2006
السودان	50	51	49	2007	71	77	65	2008	30	31	29	2008
الجمهورية العربية السورية	83	90	76	2008	100	100	100	2006	37	35	38	2006
تونس	78	86	69	2008	98	97	97	2009	75	72	79	2009
الإمارات العربية المتحدة	92	92	93	2008	86	84	88	2008	63	61	65	2008
اليمن	...	...	...	...	75	85	66	2009	37	47	27	2009

المصدر: منظمة الصحة العالمية:مؤشرات اجتماعية وصحية لدول شرق البحر المتوسط، المكتب الإقليمي لشرق البحر المتوسط، ٢٠٠٩

الرسم البياني ١: نسبة الأمية في بعض البلدان المنتقاة

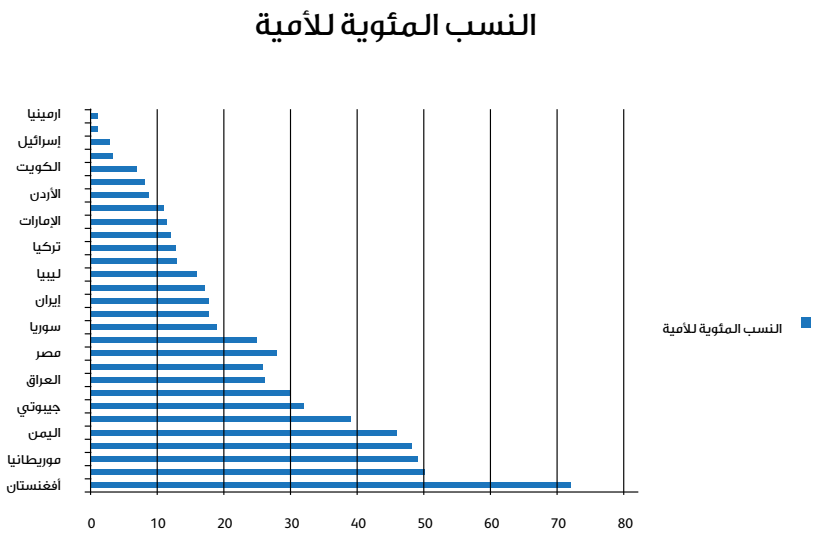

المصدر: يستند إلى تقرير الأمم المتحدة (٢٠٠٩)، التقويم العالمي

الجدول ٢: ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في التعليم من بين ١٣٤ دولة

الدولة	جودة التعليم الأساسي	الالتحاق بالتعليم الثانوي	الالتحاق بالتعليم العالي	جودة النظام التعليمي
البحرين	41	36	74	38
الكويت	79	62	92	88
عمان	48	70	81	43
قطر	5	49	106	4
المملكة العربية السعودية	54	43	75	41
الإمارات العربية المتحدة	29	46	84	27

المصدر: تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٠–٢٠١١، المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٠

يجب الإقرار بأن الدول العربية قد قامت بعدة مبادرات (حسب ظروفها وتوفر الموارد لديها) لتحسين التعليم طبقا لتوصيات اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وتضمنت تلك المبادرات إقامة منتديات محلية وإقليمية ونشر المؤسسات التعليمية ووضع نظم حوافز لتطوير التعليم (وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي) وتسهيل وضع برامج التعليم عن بعد. ويبقى سؤال مهم بالنسبة للدول العربية: هل يعتبر التعليم الإلكتروني بديلاً حيوياً لنموذج التعليم القائم حاليا في العالم العربي؟

قد يستجيب صانعو القرار لهذه المسألة بالشكل الأمثل من خلال استكشاف قدرة الاتصال الإلكتروني على نشر التعليم بالعالم العربي. ويمكن للأجهزة الإلكترونية تحقيق تواصل واتصال تام في أي مكان من العالم، ويعتبر ظهور الانترنت اتجاهاً هاماً في العالم حالياً. وحتماً تربط علاقة متبادلة ووثيقة بين الانترنت والتعليم، حيث أن الانترنت يساعد على جعل التعليم أسهل واقل تكلفة وأكثر قابلية للتطبيق بفضل تسهيل الاتصال فيما بين دول العالم (الاتحاد الأمريكي لكليات التجارة ٢٠٠٥). فلاحظ على سبيل المثال أن جامعة فينكس وهى من أكبر الجامعات الأمريكية تضم ٢٨٠٠٠٠ دارس،٢٣٤ مبنى جامعياً وفروعاً حول العالم وبعضاً منها في الصين والهند. وتشير دراسات حالة في الدول النامية مثل الهند والصين وجنوب أفريقيا إلى وجود اتجاهات ايجابية في التعليم الإلكتروني. فعلى سبيل المثال نجد أن الجامعة المفتوحة في الصين بها ما يقرب من مليون دارس يستخدمون تكنولوجيات التعليم الإلكتروني بشكل فعال.

وقد استفادت بعض الدول العربية مثل ليبيا وسوريا ومد والسودان ولبنان والبحرين وعمان وفلسطين والإمارات العرب المتحدة من تكنولوجيا التعليم عن بعد المتوفرة لديها (ويش المخططان البيانيان ٣، ٤، إلى معدلات استخدام الانترنت ف الدول العربية).

ويمكن قياس إمكانيات التعليم عن بعد من خلال مراجعة نه فرضي التزمت به السودان لتعليم المهجرين والذين يعيشو في معسكرات بسبب صراع سياسي عن طريق تعليم غير رسمي (الخطة الوطنية للتعليم للجميع في السودان ٢٠٠٢). وقد توسعت الجامعة المفتوحة في ليبيا والتي تم إنشاؤها أواخر فترة الثمانينات وتم تدعيمها بقناة فضائية لنشر التعليم في أجزاء مختلفة من الدولة. كما أن جامعة القدس في فلسطين والجامعة العربية المفتوحة التي تم إنشاؤها بالمشاركة مع الجامعة المفتوحة في بريطانيا (ولها فروع في عدة دول عربية)، ومركز جامعة القاهرة للتعليم الالكتروني تخدم قضية التعليم العالي في العالم العربي.

وكانت جامعة حمدان بن محمد الإلكترونية رائدة في وضع نموذج فريد للتعليم الدائم لإتاحة فرص التعلم للجميع في العالم العربي من خلال إنشاء بنية أساسية للتعليم الإلكتروني. وساعدت مبادرتها الرائدة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في دولة الإمارات العربية المتحدة لإعداد معايير التعليم الإلكتروني. وتدل توجهات التعليم العالي في دول الشمال والجنوب أن التعليم الإلكتروني قد أصبح بارزاً في مشهد التعليم العالي.

الرسم البياني ٢

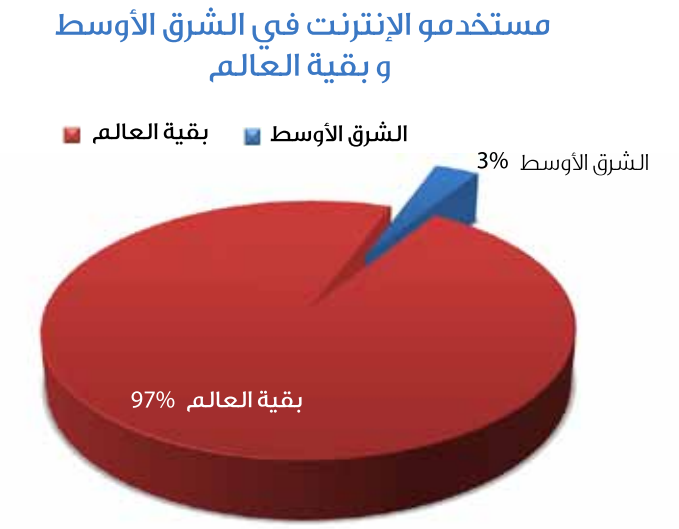

المصدر: موقع www.internetworldstats.com (ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠)

الرسم البياني ٣

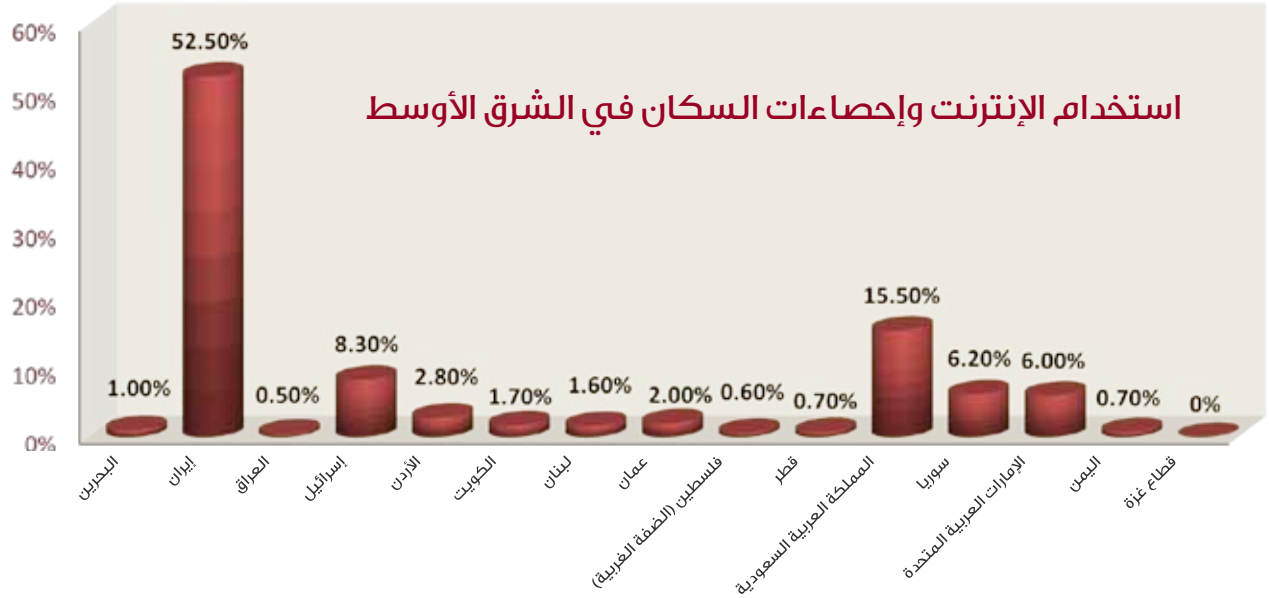

المصدر: موقع WordStats.com(ديسمبر ٢٠١٠)

تتوافر في العالم العربي عدة قوى دافعة لتعزيز التعليم الإلكتروني: دافع محو الأمية، وتعزيز تكنولوجيا التعليم الإلكتروني نظرا لتزايد عدد مؤسسات التعليم الإلكتروني، وطبيعة التعليم الإلكتروني التي تركز على الدارس، وتسهيل عملية التنمية الاقتصادية نتيجة للتعليم الإلكتروني مما يساهم في تحسين معدلات التعلم. ومن اللافت للاهتمام أن القوى الناشئة للتعليم والتكنولوجيا تعزز هذا الاتجاه كما هو موضح في الرسم البياني ٤.

الرسم البياني ٤: دائرة التعزيز التكنولوجي-التعليمي

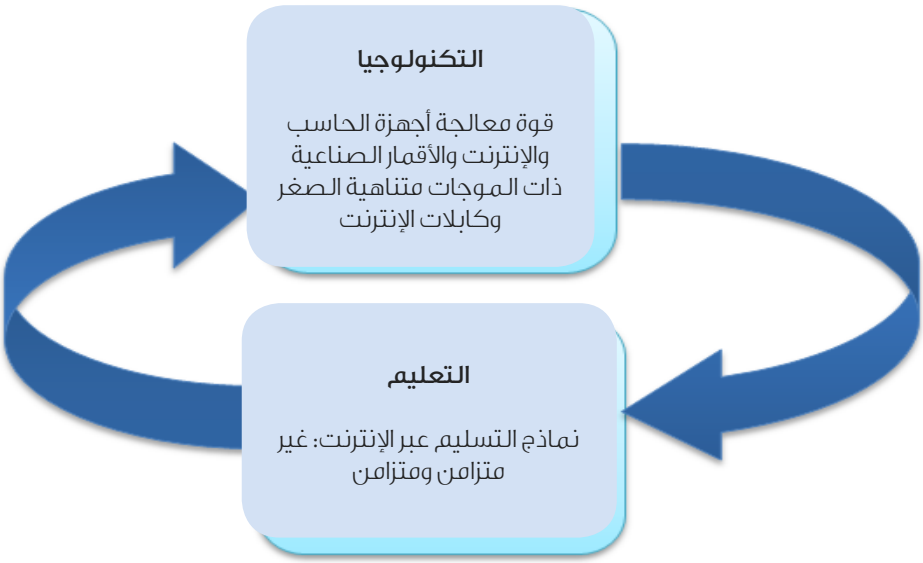

وخلال مؤتمر التعليم الإلكتروني عام ٢٠٠٨، صدر عن جامعة حمدان بن محمد الإلكترونية إعلان التعليم الإلكتروني الذي شدد على أهمية تخريج المزيد من الدارسين الذين يتمتعون بقدرة أكبر على المشاركة والتفاعل باعتماد نموذج مختلف للتعليم. وإن النموذج التعليمي الجديد القائم على البحث في كيفية توفير تعليم دائم ومستمر يتطلب التوقف عن التركيز على الأسلوب التقليدي. وقد التزمت جامعة حمدان بن محمد الإلكترونية بنموذج فريد وفعال ينقل البرامج التعليمية من النموذج الذي يركز على المعلم إلى التعلم المستقل، أي النموذج الذي يركز على الدارس.

خيارات السياسات

مما لا شك فيه أن نوعًا واحدًا من السياسات لن يناسب كل الدول العربية. وتشير دروس الخبرة المستفادة في جامعة حمدان بن محمد الإلكترونية إلى أن التعليم الإلكتروني يتطلب استثمارًا كبيرًا في التكنولوجيا من حواسب وخوادم وأجهزة لغرض التعلم وأنظمة التعليم وأدوات التوصيل وأنظمته. كما يتطلب الأمر متخصصين ذوي تدريب رفيع مثل مصممي الوسائط المتعددة للبرامج التعليمية ومصممي الويب وخبراء التكنولوجيا والمهارات الإلكترونية لتطوير البرامج التعليمية وتقديمها. وهذه بالفعل تكاليف ثابتة يجب تحملها. علاوة على ذلك تتم رقمنة المواد التعليمية مما يقلل من التكاليف المتغيرة.

إن وضع دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول الأخرى مثل الأردن وليبيا يسمح لها بتحمل هذه التكاليف من أجل تعزيز التعليم الإلكتروني والقضاء على الأمية. ومع ذلك فإن إصلاحات السياسات التي تضفي صبغة اعتماد وتصديق على التعليم الإلكتروني ستكون مفيدة في تسريع وتيرة برامج محو الأمية.

وتتضمن المجموعة الثانية من الدول العربية بلدان المغرب بالإضافة إلى دول مثل سوريا ولبنان ذات الموارد المتواضعة. وقد تستخدم هذه الدول وسائل اتصال غير متزامنة بتكلفة معقولة من أجل تقديم برامج دراسية فقط. ويمكن أن تكون هذه البرامج مفيدة في إعداد القوى العاملة التقنية والمهنية.

وتتضمن المجموعة الثالثة دولاً أكثر فقراً نسبياً تقطنها أعداد كبيرة من السكان وتمتد على مساحات جغرافية شاسعة مثل السودان واليمن ومصر وموريتانيا والمغرب. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تكمن تحديات السياسات الرئيسية لهذه الدول في تقديم التعليم العالي للنساء والبنات لاسيما في المناطق الريفية والمجتمعات البعيدة، مما يعمل على رفع مستوى الوعي لأهمية التعليم وإزالة الفجوات الكبيرة بين المدينة والريف في معرفة القراءة والكتابة لكلا الجنسين بسبب عدم وجود بنية تحتية لتوفير التعليم لشرائح المجتمع الأمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢)

ويبرز عامل مشترك بين تلك المجموعات الثلاثة من الدول وهو انتشار التكنولوجيا. ويمكن أن تكون وتيرة انتشار التكنولوجيا مختلفة في الدول العربية، ولكن هذا النوع من الانتشار عبر كل الدول العربية لا يمكن عكسه. ويمكن تقديم الكثير من البرامج على نحو ملائم عبر الشبكة. ويمكن لواضعي السياسات في عدد كبير من الدول العربية الاستفادة من هذه الفرصة للحفاظ على الموارد عن طريق تطوير البرامج التدريبية وتقديمها عبر الإنترنت. ومع ذلك فإن التحدي هنا يكمن في تحديد ومساءلة ما تم تحقيقه خلال القرون المنصرمة والبحث عن طرق جديدة لتقديم البرامج التعليمية. فعلى سبيل المثال، هل يمكن للكليات الافتراضية أن تحل محل الكليات ذات الدوام الكامل؟ هل يمكن لمؤسسات القطاع الخاص أن تكون شريكة في التعليم الإلكتروني؟ هل يمكن لمؤسسة ذات جودة تعليم عالية مثل جامعة حمدان بن محمد الإلكترونية (بما تمتلكه من خبرات وابتكارات كبيرة) أن تعطي حق الامتياز الخاص ببرامجها داخل العالم العربي برمته؟ هل يمكن لمؤسسة تعليم إلكتروني أن تدار كشركة خاصة مدرجة في سوق الأوراق المالية؟ هل يمكن لمؤسسة تعليم إلكتروني أن تفتح فروعًا لها في مواقع متعددة على نطاق العالم؟ هل يُسمَح للأسواق أن تتولى التعليم العالي؟ هل يمكن تشكيل اتحاد مؤسسات من أجل تصميم برامج عبر الشبكة وتقديمها في عالم يتسم بالعولمة؟ ما هي مميزات كل خيار في الدول العربية وعيوبه؟

إذا كان هناك التزام أكيد بتقاليد التعليم، وتحول عوامل ثقافية دون تبني بديل عن التعليم التقليدي، فهل يمكن لنظام يتألف من نموذجين أن يرى النور؟ إذا كانت الإجابة نعم، فما هي الدورات التدريبية المثالية لتقديم البرامج التعليمية عبر الإنترنت، وما هي الدورات الأخرى التي تناسب بيئة تعليم تقليدية مباشرة؟ هذه جميعها أسئلة مثيرة للاهتمام تطرح على الطاولة المستديرة.

كما يبرز تحدٍ آخر أمام واضعي السياسات في الدول العربية وهو كيفية دمج السياسة التعليمية في عملية التنمية بما في ذلك تحسين الرعاية الصحية وتقليل الفقر وتوفير فرص عمل وبالتأكيد التنمية الاقتصادية. ولكي تكون برامج محو الأمية فعالة، يجب ربطها ببرامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية الأخرى في الدول العربية.

طرح المشاركون في الطاولة المستديرة أسئلة موضوعية هي التالية:

السؤال الموضوعي الأول

- هل يشكل التعليم الالكتروني بديلاً لنموذج التعليم الحالي في العالم العربي؟

وتناول هذا السؤال النقاط التالية:

أ) تقييم النظام التنظيمي الحالي، والبيئة المؤسسية ووضع التعليم في العالم العربي؛

ب) التحديات التي تواجه التعليم في ظل سيناريو التطوير البارز في العالم العربي،

ج) قدرة التعليم الإلكتروني في التصدي لكل هذه التحديات أو للبعض منها.

السؤال الموضوعي الثاني

◄ هل سيعالج التعليم الإلكتروني بعض المشاكل المتعلقة بالتعليم على نطاق واسع في العالم العربي؟

وساعد هذا السؤال الرئيسي في خلق نقاط التركيز التالية:

أ) ما هي التحديات التي تواجه عملية تطبيق استراتيجيات التعليم الإلكتروني؟

ب) ما هو نوع البنية التي يجب خلقها لتطبيق التعليم الإلكتروني في العالم العربي؟

ج) ما هي الخصائص الأساسية التي يجب أن يتسم بها التعليم الإلكتروني في العالم العربي؟

أشارت الندوة إلى بروز نطاق التعليم الإلكتروني في مجال التعليم. وعلى الرغم من عدم اتساع نطاق نشاط التعليم الإلكتروني بالمقارنة مع جوانب أخرى من التعليم التقليدي، غير أنه يشكل بعداً هاماً من أبعاد التعليم الحديث إن تم قياسه تبعاً لتأثير تقنيات التعليم الإلكتروني في نظام التعليم ككل. وقد تحولت ديناميات التعليم من مجرد توسيع القطاع إلى عملية تقودها المعلومات والتكنولوجيات الناشئة (أنظمة الاتصالات) في العالم العربي. وقد قادت هذه التكنولوجيات التعليم الإلكتروني لترسخها في صلب صنع السياسات.

ونجحت الطاولة المستديرة في توليد أفكار جديدة من شأنها أن تقطع شوطا طويلا في التأثير على السياسات التعليمية في العالم العربي.

مساهمات المشاركين

البروفيسور م. بدر أبو العلا (رئيساً)

السير جون دانييل

البروفيسورة كارمل مكنوت

شرح المشاركون المتميزون التطور الملحوظ الذي يشهده التعليم الإلكتروني وبعض تأثيراته الرئيسية في العالم العربي. وأما رئيس الندوة البروفيسور بدر أبو العلا، مدير لجنة الاعتماد الأكاديمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدولة الإمارات العربية المتحدة، فقد افتتح حوار الطاولة المستديرة مقدماً لمحة عامة عن الوضع الأكاديمي الحالي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وشدد على وجود رؤية واضحة تسود دولة الإمارات العربية المتحدة وقوامها الاستثمار في بناء الإمكانات والقدرات البشرية. وقد اعتبر أن معدل الأمية يتراجع ونسبة الأفراد الذين يعودون إلى الدراسة في تزايد مستمر. وأشار البروفيسور بدر أبو العلا إلى استمرار التحديات ووجود العديد من القطاعات المحرومة التي يمكن أن تستفيد بشكل واسع من الأساليب الجديدة في إيصال المعرفة. ومن هذا المنطلق، يمكن للدارسين مدى الحياة على وجه الخصوص أن يستفيدوا كثيرا من أساليب نقل المعرفة الجديدة.

على الرغم من أن التعليم الإلكتروني يشكّل حلاً للعديد من المشاكل التي تواجه التعليم، غير أنه يتطلب الكثير من الموارد على مختلف المستويات بما في ذلك الدعم الحكومي والاستعدادية لدى الدارسين. وقد أشار البروفيسور بدر أبو العلا إلى أن معايير التعليم الالكتروني في دولة الإمارات العربية المتحدة قد وُضعت في العام ٢٠٠٤ ونُشرت في العام ٢٠٠٧.

البروفيسور م. بدر أبو العلا،

مدير لجنة الاعتماد الأكاديمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأضاف البروفيسور بدر أبو العلا أن من وجهة نظر المستثمرين، يُعتبر التعليم الإلكتروني نهجاً عملياً في توفير سبل التعلم مدى الحياة. وخلص الى أن الوضع في دول مجلس التعاون الخليجي يختلف، ولا يمكن اعتبار الوضع القائم في دولة الإمارات العربية المتحدة كقاعدة عامة. وقد طرح السؤال التالي: كيف يمكننا التعامل مع مسألة الاختلاف في السياسات والموارد والاستعدادية في دول مجلس التعاون الخليجي لضمان نجاح نموذج التعليم الإلكتروني في المنطقة؟

وبعد تقديم البروفيسور بدر أبو العلا ملاحظات تمهيدية عن الموضوع، قدم المراقب الداخلي البروفيسور سنتيني لمحة عن البحوث المرتبطة بالتعليم الإلكتروني، وأشار إلى أن دول العالم العربي، بالمقارنة مع الوفرة النسبية في البحوث التي تتناول التعليم الإلكتروني في البلدان المتقدمة، لا تولي التعليم الالكتروني اهتماماً ذا الثقل نفسه. وأشار إلى أن الهدف من هذه الطاولة المستديرة هو توليد المعرفة المفيدة لصانعي السياسات، وخاصة في العالم العربي. وقد شرح التوجهات في مجال التعليم في الدول العربية ودافع بحجج قوية عن أهمية وإمكانية التعليم الإلكتروني، لا سيما في ضوء انتشار تقنيات التعليم. وبيّن البروفيسور توفّر نموذج فريد في التركيز هو نموذج "4Cs Model" وضعته جامعة حمدان بن محمد الالكترونية لتلبية احتياجات كافة الدارسين من خلال التعليم الإلكتروني.

و دُعي السير جون دانيال لتقديم عرضه الذي أعطى لمحة عامة عن عمل كومنولث التعلم (COL). وتشهد قصص نجاح كومنولث التعلم والجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة على إمكانية تلبية التعليم الإلكتروني لاحتياجات أولئك الدارسين الذين يرغبون في اعتماد نمط غير تقليدي في التعلم. وأشار إلى أن القضية الفعلية لا تكمن في ما إذا كان التعليم الإلكتروني هو البديل القابل للتطبيق لنظام التعليم الحالي، بل ينبغي التركيز على ما إذا كان التعليم الإلكتروني هو وسيلة ناجعة لإثراء التعليم والمساعدة في تطوير النظم.

السير جون دانييل،

الرئيس والمدير التنفيذي الأعلى لكومنولث التعليم (COL)، كندا

واعتبر السير جون أن التعليم الالكتروني يمكن أن يساهم في خفض تكلفة التعليم، لكنه لاحظ أن الحلول الإلكترونية في المنطقة لازالت تبدو مكلفة في الوقت الحاضر. وشدد على أهمية الجودة المتسقة التي لا بد أن تؤدي في النهاية إلى التميز.

وقد عرض السير جون لحقيقة إضافية وهي أن التعليم الإلكتروني يمكن أن يدفع الأفراد للعودة إلى النظام التعليمي محفّزاً إياهم للتحصيل العلمي. وسلط الضوء على الحاجة إلى تشجيع الأفراد في القرن ٢١ على التوجه الذاتي والاستفادة من التعليم الإلكتروني.

وأوضح السير جون أن قوام الاستراتيجية الجيدة هي الجودة المتميزة والإجراءات المدروسة. واختتم عرضه مشدداً على أهمية وجود قيادة هرمية تنازلية (من أعلى الهرم لأسفله) في الجامعات واعتماد نهج تصاعدي (ينطلق من قاعدة الهرم لأعلاه) وهو السبيل الوحيد لضمان ترسيخ ثقافة الجودة في المؤسسات. وشدد على إمكانية تعزيز جودة فرق العمل من خلال إشراكهم بفعالية في خلق الاستراتيجيات.

البروفيسورة كارمل مكنوت،

مديرة مركز تعزيز التعليم الالكتروني والبحوث (CLEAR) في الجامعة الصينية في هونغ كونغ

وقدمت البروفيسورة كارمل مكنوت ملاحظات حول تجربتها الخاصة في الجامعة في حين انضمت إلى صف السير جون في التشديد على أهمية إعادة صياغة السؤال وتوجيهه إلى كيفية مساعدة التعليم الإلكتروني للنظم التعليمية الحالية.

وأكدت البروفيسورة مكنوت على ضرورة تجنب الإنعزالية والتفرد في المعلومات، والوثوقية، والإفراط في تعميم أي نموذج. وأشارت إلى أن نجاح التعليم الإلكتروني يعتمد على المادة وكذلك على الليونة والمرونة التي تعكس نموذج يين ويانغ في التعليم الإلكتروني. وشددت على أهمية الكفاءة والفعالية في إنجاح التعليم الإلكتروني.

كما شددت على ضرورة توفير الدعم للدارسين لنجاح أي نموذج في التعليم الإلكتروني، فالتعليم الرقمي لا يعني أن الدارسين هم رقميين أيضاً. واعتبرت أنه من الأهمية بمكان توفّر خطة عمل وجدول زمني محدد، مشددة على ضرورة تسهيل العملية باعتماد التخطيط السليم.

مخرجات الطاولة المستديرة

يتناول هذا الجزء من التقرير مخرجات الطاولة المستديرة بالارتكاز على إجابات المشاركين فيها عن الأسئلة الموضوعية التي طُرحت عليهم. وقد أتى السؤال الموضوعي الأول على الشكل التالي:

هل تعتبر أن التعليم الإلكتروني يشكل بديلاً موثوقاً عن نمط التعليم الحالي في العالم العربي؟

ونلخص الإجابات على هذا السؤال في ما يلي:

- اتفق معظم المشاركين في الطاولة المستديرة على أن التعليم الالكتروني لا يشكّل بديلاً عن نموذج التعليم الحالي، بل هو يدعمه.
- ينبغي أن تعاد صياغة السؤال ليصبح عاماً بحيث يتناول كيفية دعم وتعزيز التعليم الإلكتروني لأنماط التعليم الأخرى.
- تعزيز ودعم التعليم هو الجانب الأكثر أهمية الذي يجب تسليط الضوء عليه خلال وضع السياسات.
- يكمن الأسلوب الأفضل في اعتماد التعليم المتمازج (المولّف) فالتعليم الإلكتروني من شأنه أن يعزز التعليم المباشر.
- تشمل مزايا التعليم الإلكتروني سهولة تحصيله داخل البلاد وخارجها.
- يسمح التعليم الإلكتروني باستكمال نموذج التعليم الرسمي بمرونة أكبر.
- يدعم التعليم الإلكتروني نهج التعلم مدى الحياة من خلال مختلف أنماطه ومناهجه.
- لا يجب أن تشكل تكلفة التعليم الإلكتروني مشكلة خاصة في ظل الموارد المفتوحة.
- يتيح التعليم الإلكتروني إمكانية التكيف مع الاحتياجات الفردية.
- يتيح التعليم الإلكتروني شروط توفير التعليم لجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك أعضاء هيئة التدريس الذين تتوفر بين أيديهم الموارد المختلفة.
- يمكن للتعليم الإلكتروني أن يخلق مجتمعاً على الانترنت وأن يدعم المناقشات ويعزز سبل التواصل مع الأقران والشبكات المهنية.
- يوفر التعليم الإلكتروني الوسيلة الأنجع للاستفادة من معلومات جديدة والتثقيف في مجال الرقمية.
- يوفر التعليم الإلكتروني مجموعة متنوعة من أشكال التقدير والتقييم.
- يوفر التعليم الإلكتروني طريقة دقيقة لتقييم المخرجات التعليمية وربطها بالدورات والبرامج بطريقة سهلة.
- يسهّل التعليم الإلكتروني تبادل المعرفة بين الأفراد وتحسين الثقافة الذاتية.
- قد لا يضمن توفر الاتصال الاستدامة، فمن الضروري توفر محتوى عالي الجودة.
- يكمن التحدي الأكثر إلحاحا أمام التعليم الإلكتروني في العالم العربي في كيفية توفير محتوى عالي الجودة باللغة العربية.

- تبرز ضرورة بدء الدراسة في مرحلة مبكرة لضمان استعداد الدارسين للتعلم الإلكتروني.
- تبرز الحاجة إلى الاستثمار في التكنولوجيا مع ضمان أعلى مستويات الاتصال.
- تبرز الحاجة إلى الاستثمار في البنية التحتية لضمان نجاح عملية التعليم الإلكتروني.
- تبرز ضرورة العمل على التعاون الوطني والإقليمي والدولي.
- يجب تطبيق ما يتم تعلمه في الكليات والجامعات على أرض الواقع.
- يشكل التغيير عاملاً مهماً، ومن الضروري الاستثمار في التعليم المرتكز على القرائن.

وأما السؤال الثاني فهو:

أي نوع من الهندسة البنيوية يجب اعتمادها من أجل تطبيق التعليم الإلكتروني في العالم العربي؟

جاءت إجابات المشاركين في الطاولة المستديرة على النحو الآتي:

- ضرورة إرساء هيكلية لدعم الدارسين وأعضاء الهيئة التدريسية
- خلق الوعي لمسألة التعليم الإلكتروني لدى الحكومات والقادة والمجتمع والدارسين
- خلق الوعي لدى واضعي السياسات لضمان التمويل اللازم
- خلق سبل للحصول على الموارد اللازمة
- توافر أجهزة الكومبيوتر
- إنشاء البنى التحتية الأساسية للاتصال
- تطوير السياسات المؤسسية والتنمية المهنية المستمر

وأما السؤال الثالث فجاء كما يلي:

ماذا ينبغي أن تكون الخصائص الأساسية للتعليم الإلكتروني في العالم العربي؟

وقد تضمنت الإجابات الخصائص التالية:

- سهولة تحصيله
- ذو موارد مفتوحة
- فعال من حيث التكلفة
- اقتصادي وفعال
- منسّق
- يرتكز على سياق محدد
- معتمد
- متعدد اللغات
- توفير المواقع الالكترونية للمعرفة ذات الجودة العالية
- محتويات تأخذ في الحسبان اختلاف الثقافات
- شبكات تعاونية
- منصات مفتوحة لاستحداث وتبادل المعرفة المحلية / الشخصية
- معايير لضمان الجودة
- التكامل بين التربية والتكنولوجيا
- الاتساق مع الأجندة الوطنية لتلبية الاحتياجات والتحديات
- حلول معتمدة دولياً تتكيف لتلائم الاحتياجات المحلية.

آفاق المستقبل

في حين بدأ بعض صانعي السياسات في العالم العربي يتبنون التعليم الإلكتروني، غير أن الكثيرين لم يحذوا حذوهم، ولهذا السبب لم تتغير طبيعة وعقلية المجتمع بشكل كبير. ولكن في الواقع، إذ أصبحت التكنولوجيا متأصلة في قطاعات التعليم في الدول العربية، من المرجح أن يكسب التعليم الالكتروني الاعتراف والدعم وحتى الأولوية في صنع السياسات. ويبقى أن يتم نشر الوعي في شأن الغرض من التعليم الإلكتروني، ألا وهو توفير الفرص للجميع.

ولا بد من الإقرار أن السياسات السابقة المتعلقة بالتعليم في العالم العربي، مهما كانت تقليدية، أنتجت موارد بشرية قادرة على تحمل مسؤولية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولا ينبغي لصناع السياسات أن يضحوا بهذه الميزة في محاولة لاقامة نموذج جديد للتعليم. بل يتعين عليهم أن يسعوا إلى دمج تكنولوجيا التعليم ضمن النظام التعليمي، وتمهيد الطريق لبروز نموذج أكثر مرونة يركز على احتياجات طالبي العلم.

التعليم الالكتروني في العالم العربي

إجابات المشاركين على الأسئلة الرئيسية

بالرجوع إلى البحوث والتوجهات المتعلقة بالتعليم في العالم العربي، تقرر وضع قائمة من الأسئلة ذات التأثير العميق في السياسات. وقد صمم عميد كلية التعليم الإلكتروني هذه الأسئلة بعد مناقشات معمقة مع مجموعة التركيز التي تضمنت خبراء في التعليم الإلكتروني. وقد أجاب المشاركون في الطاولة المستديرة على هذه الأسئلة من خلال جهاز التصويت الالكتروني.

وقد تم اعتماد مقياس ليكرت ذو الـ ٦ نقاط، والتي تتمثل كما يلي: (أ)= "أوافق بشدة" ،(ب)= "أوافق"، (ج)= "محايد" ، (د)= "لا أوافق"، (هـ)= "لا أوافق البتة"، (و)= "أختلف تماماً وبقوة". وترد الإجابات في الرسوم البيانية من ٥ إلى ١٧. ومن المثير للاهتمام أن النقطة المشتركة بين الاجابات هي عدم بروز توجه سلبي في الإجابات المتعلقة بالتعليم الإلكتروني. فعلى سبيل المثال، "وافق بشدة" ٤٦ في المئة من المشاركين على السؤال القائل بأن التعليم الالكتروني من شأنه أن يعزز النموذج الحالي للتعليم في العالم العربي. وتثبت هذه النتيجة الحجج التي قدمها السير جون والمحاضرون البارزون الآخرون. "ووافق" نصف المشاركين على أن التعليم الالكتروني يعزز نموذج التعليم من خلال ترسيخه لبُعد التعلم مدى الحياة (الرسم ٦). وأما الرسم ٧ فيعرض إجابات متباينة من المشاركين في الطاولة المستديرة. فقد كانت إجابة غالبية المشاركين "محايدة" على السؤال القائل أن التعليم الالكتروني قد يحول التركيز من التعليم (أو التلقين) التقليدي إلى التعليم الفعال الحيوي. ويشير الرسم ٨ بوضوح إلى أن ٤١ في المئة من المشاركين في الطاولة المستديرة "يوافقون" على أن التعليم الإلكتروني من شأنه أن يعزز القدرة على إنتاج قوى عاملة قادرة على المنافسة عالميا. ويشير الرسم ٩ إلى أن إجابات ٣٩ في المئة من المشاركين كانت "محايدة" في شأن تمكين التعليم الإلكتروني الدارسين من التعلم الذاتي. ويُظهر الرسم ١٠ أن ٤١ في المئة من المشاركين "يوافقون" مقولة أن بإمكان التعليم الإلكتروني أن يؤدي إلى إصلاحات تعليمية ترمي إلى تحقيق اللامركزية في التعليم. و"وافق" ستة وثلاثون في المئة من المستطلعين على أن التعليم الإلكتروني يمكن أن يساعد في تطوير أنظمة ضمان الجودة في العالم العربي (الرسم ١١). "ووافق" ستة وثلاثون في المئة من المشاركين على أن التعليم الإلكتروني يخلق تفكيراً إبداعياً ونقدياً (الرسم ١٢). وتتسق هذه النتيجة مع المفاهيم المستخلصة بخصوص التعليم الإلكتروني. وتشكل قدرة التعليم الالكتروني على الاستفادة المثلى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حجة دامغة تدعم التعليم الالكتروني، ولاقت هذه الحجة تأكيدها في الطاولة المستديرة بحسب (الرسم ١٣). كما أن نموذج التعلم مدى الحياة الذي صممته جامعة حمدان بن محمد الالكترونية بالكثير من الحماسة والتركيز على تعزيز التعليم الإلكتروني لاقى استحساناً ودعماً واسعة من قبل غالبية المشاركين في الطاولة المستديرة بحسب (الرسم ١٤). ففي الواقع يتمتع التعليم الإلكتروني بميزة تنافسية تتمثل بقدرته على تسهيل التعلم مدى الحياة لأيّ كان وفي أي جزء من العالم. ويظهر البعد الدولي للتعليم الإلكتروني في الإجابات الواردة في الرسم ١٥. و"وافق" واحد وأربعون في المئة من المشاركين على أن التعليم الإلكتروني قد يسهل تبادل المعرفة والموارد في العالم العربي. كما يظهر الرسم ١٦ أن واحداً وأربعين في المئة من المشاركين "يوافقون" أن التعليم الإلكتروني سيؤدي الى خلق شبكة تواصل دولية. ومن المعروف أن العالم العربي قد شهد نمواً سكانياً سريعاً في السنوات الأخيرة مما يستدعي انتشاراً أوسع للمؤسسات التعليمية. فهل يستطيع التعليم الإلكتروني أن يعالج المشاكل المرتبطة بالنمو السكاني في العالم العربي؟ تباينت الإجابات في (الرسم ١٧).

تؤثر إسهامات المشاركين في الطاولة المستديرة هذه في توجهات السياسات العامة في الدول العربية، ومن شأن هذه التوجهات أن تعالج وتسلط الضوء على العديد من المشاكل في النواحي الحيوية من التعليم.

الرسم ٥. من شأن التعليم الالكتروني أن يحسن نموذج التعليم الحالي في العالم العربي من خلال تعزيز فرص التحصيل العلمي للجميع، في أي مكان وأي وقت كان

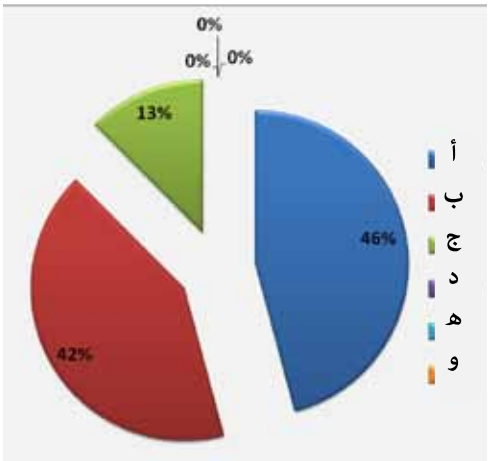

الرسم ٦. من شأن التعليم الالكتروني أن يحسن نموذج التعليم الحالي في العالم العربي من خلال دعم نمط التعلم مدى الحياة وردم الهوة بين التعليم التقليدي وغير التقليدي

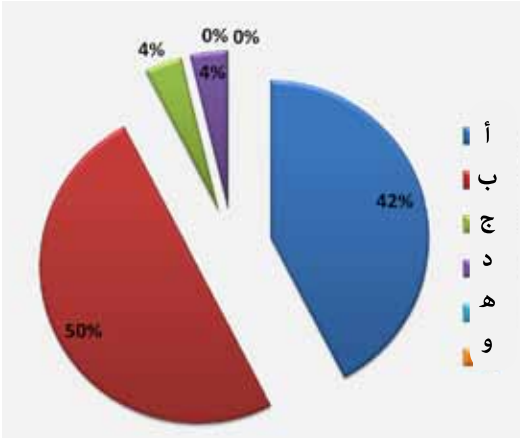

الرسم ٧. من شأن التعليم الالكتروني أن يحسن نموذج التعليم الحالي في العالم العربي من خلال تحويل التركيز من التعليم التقليدي إلى التعلم النشط الحيوي

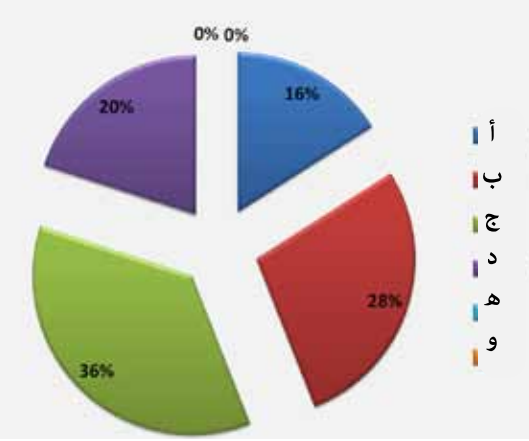

الرسم ٨. من شأن التعليم الالكتروني أن يحسن نموذج التعليم الحالي في العالم العربي من خلال إرساء قدرات قوى عاملة مستقبلية قادرة على المنافسة عالمياً

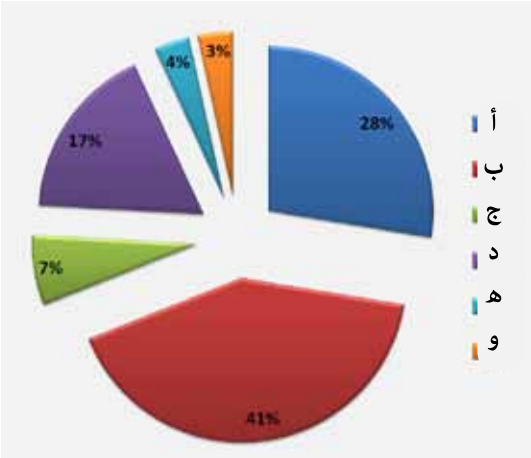

الرسم ٩. من شأن التعليم الالكتروني أن يحسن نموذج التعليم الحالي في العالم العربي من خلال تعزيز قدرات الدارسين وتلقينهم آليات التعلّم

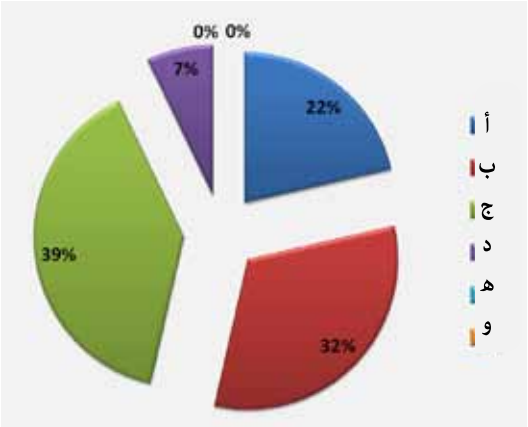

الرسم ١٠. من شأن التعليم الالكتروني أن يساهم في معالجة بعض المشاكل المرتبطة بالتعليم في العالم العربي من خلال تحفيز الإصلاحات التعليمية الهادفة إلى إرساء اللامركزية في التعليم

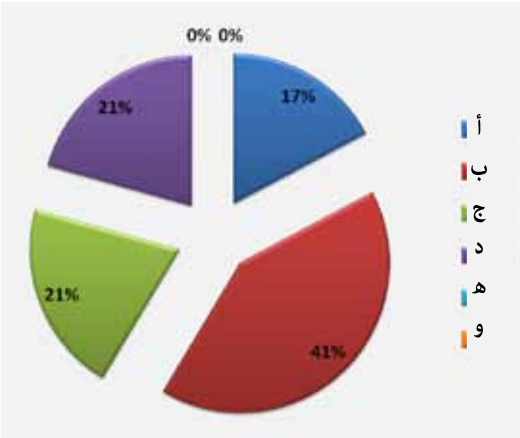

الرسم ١١. من شأن التعليم الالكتروني أن يساهم في معالجة بعض المشاكل المرتبطة بالتعليم في العالم العربي من خلال قيادة تطوير أنظمة ضمان الجودة الإقليمية والمحلية، على كافة المستويات التعليمية

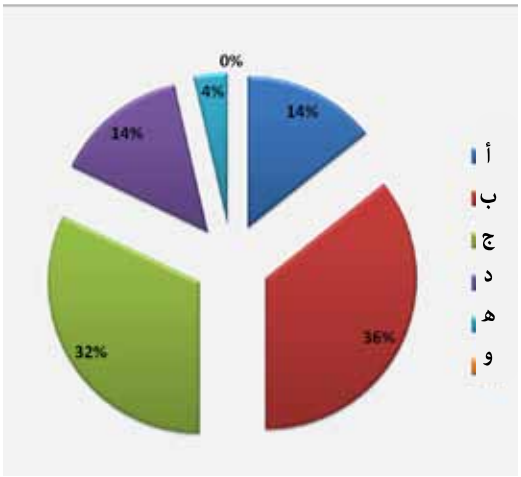

الرسم ١٢. من شأن التعليم الالكتروني أن يساهم في معالجة بعض المشاكل المرتبطة بالتعليم في العالم العربي من خلال المساعدة في اعتماد وانتقاء أشكال جديدة في التعليم التي تعزز الاستقلالية والتفكير التأملي والإبداعي والنقدي، والتشاركي

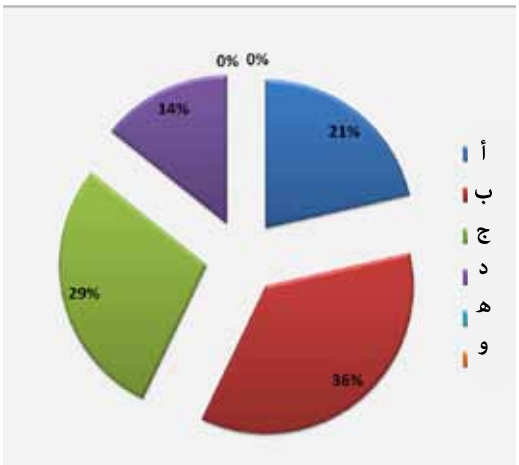

الرسم ١٣. من شأن التعليم الالكتروني أن يساهم في معالجة بعض المشاكل المرتبطة بالتعليم في العالم العربي من خلال إدخال أحدث تقنيات المعلومات والاتصال في التعليم والتدريب

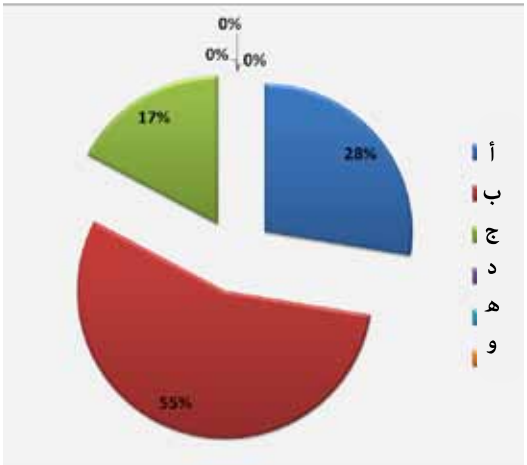

الرسم ١٤. من شأن التعليم الالكتروني أن يساهم في معالجة بعض المشاكل المرتبطة بالتعليم في العالم العربي من خلال تبني فلسفة التعلم مدى الحياة

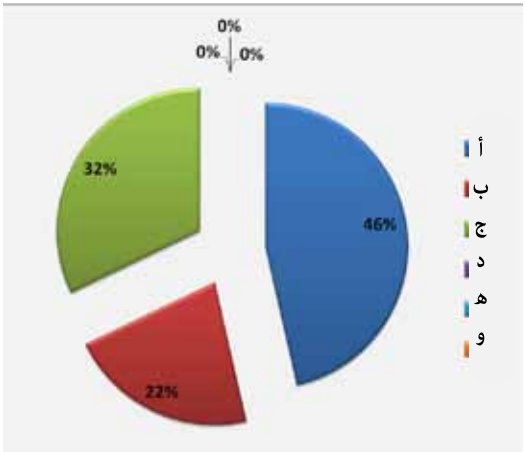

الرسم ١٥. من شأن التعليم الالكتروني أن يساهم في معالجة بعض المشاكل المرتبطة بالتعليم في العالم العربي من خلال تحسين سبل التعاون بين الدول العربية من أجل تشارك المعرفة وموارد التعليم

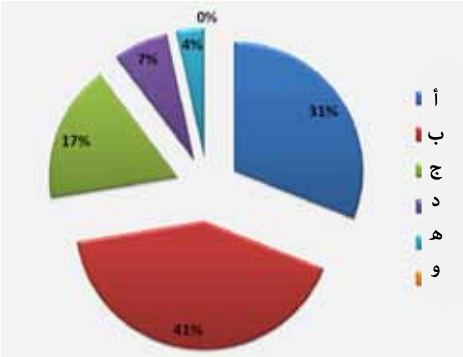

الرسم ١٦. من شأن التعليم الالكتروني أن يساهم في معالجة بعض المشاكل المرتبطة بالتعليم في العالم العربي من خلال تخطي الحدود الوطنية وتعزيز شبكات التواصل العالمية والشراكات المهمة

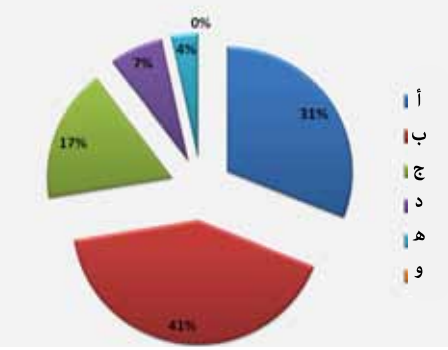

الرسم ١٧. من شأن التعليم الالكتروني أن يساهم في معالجة بعض المشاكل المرتبطة بالتعليم في العالم العربي من خلال معالجة مشكلة النمو السكاني والحاجة إلى تأسيس المزيد من الجامعات والكليات

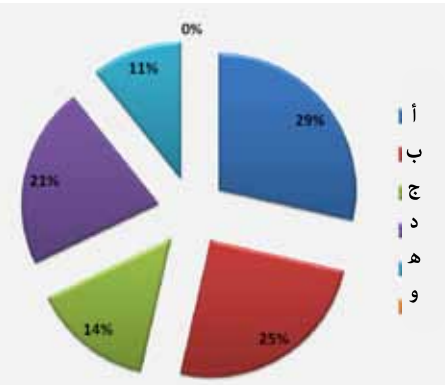

المراجع

- AACSB International (2005), Management Education at Risk,Tampa, Florida.
- Daniel, John (2005), "Education for All in the Arab World", UNESCO.
- UNDP(2002), The Arab Human Development Report, New York.
- World Economic Forum (2010), Global Competitiveness Report 2010-2011,Davos.

شكر وتقدير

أعد هذا التقرير عميد البحوث العلمية في جامعة حمدان بن محمد الالكترونية. ونتوجه بالشكر للبروفيسور ألان سنتيني، عميد كلية التعليم الالكتروني والدكتورة رنا تميم لتنظيمهما الطاولة المستديرة وتسجيل مخرجاتها. كما نشكر السيد مختار بن حضرية، مدير إدارة التميز المؤسسي لاقتراحاته القيمة في مراحل عديدة من إعداد هذا التقرير.

عن المشاركين

أعضاء حوار الطاولة المستديرة		
الرئيس	الخبراء العالميون / المراقبون الخارجيون	المراقب الداخلي
البروفيسور م. بدر أبو العلا، مدير لجنة الاعتماد الأكاديمي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دولة الإمارات العربية المتحدة.	**السير جون دانييل،** الرئيس والمدير التنفيذي الأعلى لكومنولث التعليم (COL)، كندا **البروفيسورة كارمل مكنوت،** مديرة مركز تعزيز التعليم الالكتروني والبحوث (CLEAR) في الجامعة الصينية في هونغ كونغ	**البروفيسور ألان سنتيني،** عميد كلية التعليم الالكتروني، جامعة حمدان بن محمد الالكترونية، دولة الإمارات العربية المتحدة

المشاركون			
#	الإسم	المنصب	المؤسسة
1	الدكتور سليمان الجاسم	مدير الجامعة	جامعة زايد، دولة الإمارات العربية المتحدة
2	الدكتور دان جونسون	نائب مدير الجامعة	جامعة زايد، دولة الإمارات العربية المتحدة
3	الدكتور ستيفن وينستانلي	الرئيس التنفيذي للعمليات بالنيابة	شبكة الإمارات المتقدمة للتعليم والبحوث (عنكبوت)
4	الدكتور أحمد دباغ	مدير تطوير التكنولوجيا	شبكة الإمارات المتقدمة للتعليم والبحوث (عنكبوت)
5	السيد بدر حبيس	مدير تطوير الخدمات	شبكة الإمارات المتقدمة للتعليم والبحوث (عنكبوت)
6	الدكتور خالد المدفع	المدير التنفيذي	شبكة الإمارات المتقدمة للتعليم والبحوث (عنكبوت)
7	الدكتور أسامة اليوسف	الملحق الثقافي	القنصلية العامة لدولة الكويت لدى دولة الإمارات العربية

8	الدكتور طارق وهدان	المستشار الثقافي	سفارة جمهورية مصر العربية
9	الدكتور محمد الروسان	المستشار الثقافي	سفارة المملكة الأردنية الهاشمية
10	السيد ابراهيم جناحي	رئيس جامعة البحرين	جامعة البحرين
11	البروفيسور نادر البستكي	عميد كلية الهندسة	جامعة البحرين
12	السيد محمد حسن عمران	رئيس مجلس الإدارة	إتصالات
13	السيد ابراهيم البدوي	أخصائي التخطيط الاستراتيجي	الهيئة العامة للمعلومات (حكومة الإمارات الالكترونية)
14	الدكتور رياض عبداللطيف المهيدب	عميد كلية الهندسة	جامعة الإمارات
15	البروفيسورة دنيس كيركباتريك	نائب الرئيس للتعلم والتعليم والجودة	الجامعة المفتوحة، ميلتون كينز
16	البروفيسور محمد رشدي	رئيس جامعة الاتحاد (فرنسا)	جامعة الاتحاد (فرنسا)
17	البروفيسور سيباستيان فون سولمز	أكاديمي في تكنولوجيا المعلومات	جامعة جوهانسبرغ
18	البروفيسورة سوزان س. ألدريدج	رئيس	جامعة ميريلاند (UMUC)، الولايات المتحدة الأمريكية
19	أندريا إميلياني	IBM الشرق الأوسط	IBM الشرق الأوسط
20	الدكتور عبد الستار الطائي	المدير التنفيذي	الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي
21	البروفيسور الدكتور جونن أرول فيليبس	عميد كلية التعليم والعلوم المعرفية	الجامعة الالكترونية في آسيا
22	السيد جاك فبان	مدير CIRTA	جامعة مونتريال
23	البروفيسور نيتا تيميرمان	نائب الرئيس	جامعة جنوب كوينزلاند
24	الدكتور ألان بيرغ	مدير الإقليم الأوروبي	جامعة ميريلاند (UMUC)، الولايات المتحدة الأمريكية

جامعة حمدان بن محمد الالكترونية
صندوق بريد 71400
مدينة دبي الأكاديمية
www.hbmeu.ac.ae

جامعة حمدان بن محمد
الإلكترونية
Hamdan Bin Mohammed
e-University

www.hbmeu.ac.ae